

الجمهورية الثالثة في مصر  
وحتىمة الموجه الثورية الثالثة

(2)

تداعيات الجمهورية الثالثة

لا مفرّ منها



تقدير موقف

## مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة ذات دور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسوريا دولةً ومجتمعاً وإنساناً، ترقى لتكون مرجعاً لترشيد القرار السياسي ولرسم الاستراتيجيات.

يعمل المركز كمؤسسة بحثية تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً لصنّاع القرار في سوريا في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وينتج الدراسات المنهجية المنظمة التي تساند المسيرة العملية لمؤسسات الدولة والمجتمع، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتحقق التكامل المعلوماتي وترسم خارطة الأولويات.

تعتمد أبحاث المركز على الفهم الدقيق والعميق للواقع، ينتج عنه تحديد الاحتياجات والتطلعات ممّا يمكن من وضع الخطط التي يحقّق تنفيذها تلك الاحتياجات.

[www.OmranDirasat.org](http://www.OmranDirasat.org) الموقع الإلكتروني

[info@OmranDirasat.org](mailto:info@OmranDirasat.org) البريد الإلكتروني

جميع الحقوق محفوظة © 2014

تاريخ النشر 2014 /6/21

## مدخل

لن يكون الوضع المصري بعد الانتخابات الرئاسية مستقراً، فالقيادة المصرية الجديدة أمامها ملفات مؤثرة على البنية المصرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ملفات لا يمكن لأي قيادة التهرب منها مهما جرى التعلل بحراجة الوضع الأمني وأولويته. ولن يجدي إحداث قطيعة مع ما تمّ، خاصةً أن الأزمة المتفاقمة منذ عامين كرسرت ارتكاسات حادة متفصلة في البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتندّر سوء معالجتها بغضب جماهيري قادم. وفيما يلي التداعيات السياسية لوصول القيادة الجديدة إلى الحكم.

## داخلياً: نهجٌ مبارككيٌّ وعودةٌ ثورية

سيعمل الرئيس الجديد (وفقاً لسلوكياته وتصريحاته السياسية) على تجذير تحالفاته مع أركان الدولة العميقة التي ساهمت في وصوله للسلطة، وذلك لضمان ضبط التحولات والتغييرات السياسية في مصر، وليتسنى له التفرغ والتعامل مع الأزمة الاقتصادية والاجتماعية. هذا الإبعاد للملفات السياسية المتراكمة، لصالح الأمني والاقتصادي، هو فعل متعمدٌ يشكل مدخلاً لشرعنة الفعل الحكومي، وتمييع المتطلبات السياسية لجهاتٍ معارضةٍ متنوعة.

يدرك السيسي أن الوظيفة السياسية لنظام مبارك السابق توقّره له حلولاً في تكريس حكمه وضرب خصومه السياسيين بسلاح "أمن الوطن". وتوفر له توازناً وضبطاً مرجحاً لحدود المشهد السياسي المصري المتقلّب.

## الشرعية والقبول الشعبي

شكل عزوف المصريين عن التصويت خلال يومي 26 و27 / أيار انتكاسة واضحة لادعاءات شرعية المسار الجديد<sup>1</sup>، وعكس عدم ثقة الناخب المصري بالمآل السياسي، وعرى هذا العزوف زيف الحملات الإعلامية التي أيدت السيسي، وبين أنها لم تنجح في التأثير على المواطن المصري وجعله مؤمناً ببرنامجه السياسي، ولعلّ ما ساهم في الاحجام عن ممارسة حق الانتخاب هو حصر المرشحين بإثنين فقط.

تعود مشكلة الشرعية إلى لحظة ادعاء القيادة العسكرية عدم رغبتها بالانخراط في العمل السياسي التنفيذي، وفعلها عكس ذلك عند ترشح وزير الدفاع لمنصب رئيس الجمهورية وللعودة النشطة للجيش في إدارة العمليات الاجتماعية والاقتصادية كما كان في عهد مبارك حيث أن ستولى الاشراف وإدارة المساعدات الدولية، وما زاد المشكلة تعقيداً مراسم تنصيب رئيس الجمهورية التي اتسمت بجديتها في المراسم الدولية، فقد مهدت لفكرة كسب الشرعية من أنظمة وحكومات الخارج، أما الشرعية الداخلية فستُفرضُ فرضاً، وقد كانت رسائل الاستعراضات العسكرية وأن للدولة هيبة وقوة خير دليل على ذلك.

<sup>1</sup> - قدّر المركز المصري لدراسات الإعلام والرأي العام " تكامل مصر"، نسبة المشاركة الحقيقية في الانتخابات الرئاسية المصرية، بما لا يتعدى 7.5 بالمائة بإجمالي ناخبين يقدر بـ (4) ملايين و(40) ألف ناخب. للمزيد راجع الرابط الإلكتروني:

<http://www.alkhabarnow.net/news/125738/2014/05/30>

## الانقسام السياسي

مهما حاولت القيادة التذرع بأنها سحبت صفة المواطنة وما يليها من حقوق من فئة "ضالة ترهب المواطنين" فهي لن يكن بمقدورها تلافي ارتدادات هذا الفعل المعطل للمسار السياسي وغياب التمثيل الحقيقي للمواطنين وتكريس الانقسام السياسي، وقد تجلى هذا الانقسام في حراك تظاهري مستمر وفي ممارسات حكومية عنيفة لقمع هذا الحراك، الأمر الذي نتج عنه أضراراً جمة، فقد شهدت مصر منذ تعطيل المسار الدستوري والديمقراطي والفض العنيف للاعتصامات، أكثر من 1700 احتجاج لمعارض "الانقلاب" مقابل أكثر من 80 تظاهرة مؤيدة للجيش و"الحرب على الإرهاب" وقرابة 100 احتجاج لمستقلين ضد أحداث العنف، كما تشهد جامعات مصر حراكاً رافضاً لما يعتبرونه "ارتداداً عن الثورة" وقد أفضى هذا الحراك إلى تشكيل عدة كيانات سياسية نذكر منها جبهة طريق الثورة، وحركة أحرار، والميدان الثالث<sup>2</sup>... إلخ.

إن انسداد الأفق حول إمكانية تحقيق مصالحة وطنية حقيقية، تفضي لتشكيل حكومة وحدة وطنية تمثل كل التيارات السياسية المصرية وتحقق عدالة انتقالية، سيشكل عاملاً مهماً في حسم الخيارات والنزول إلى الشوارع وإعلان ثورة تعيد ثورة 25 يناير. فبعد مرور ثلاث سنوات على هذه الثورة، وعدم تحقيق أي من أهدافها وتراجع الفعل السياسي الحزبي وغير الحزبي. سيجد الفعل التجديدي للثورة مبرراً للقيام بتظاهرات جديدة تطالب بإسقاط حكم العسكر مجدداً، وتؤكد أن جيلاً من الشباب يرغب بالإصلاح الدستوري وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية، وفقاً للمعايير الدولية. وفي هذا الصدد يتوقع موقع هافينجتون بوست أن يقوم هؤلاء الشباب باستبدال السلطة التنفيذية بمجلس لقيادة الثورة، تتمثل فيه جميع الأحزاب الثورية والليبرالية، وكذلك الإسلاميون، على أن يتم تحقيق العدالة السريعة في المحاكم الثورية<sup>3</sup>.

## غياب الفاعلية السياسية

ولعل أهم ما يواجه القيادة الجديدة في ظل تراجع الدور السياسي للمواطنين عموماً وللأحزاب خاصة، عدم قدرة السلطة الحاكمة على التأثير والتأثر بالفاعلات الاجتماعية بالحركة المجتمعية.

وتعتبر دعوة المشير عبد الفتاح السيسي للأحزاب السياسية في مصر إلى الاندماج والائتلاف مع بعضها بعضاً من أجل تأسيس كيانات سياسية حقيقية لها جمهور على الأرض، هي عملية دفع سياسي لن تجدي، وتكشف حقيقة عدم وجود قاعدة حزبية سياسية يستند إليها الرئيس الجديد وتسانده، قاعدة تتنافس وتتكامل مع البقية في ميادين السياسة والاقتصاد والاجتماع كتعبير ديمقراطي في مجتمع يريد التطور والنماء.

<sup>2</sup> - انظر دراسة شحاتة عوض، الحراك الطلابي في مصر.. زخم ثوري أم انقسام سياسي على الرابط الإلكتروني:

<http://studies.aljazeera.net/reports/2014/06/2014617121923939384.htm>

<sup>3</sup> - تقرير على موقع هافينجتون بوست بعنوان دولة الثورة في مصر ... بعد ثلاث سنوات للمزيد راجع الرابط :

[http://www.huffingtonpost.com/david-hearst/egyptian-revolution-muslim-brotherhood-three-years\\_b\\_4603052.html](http://www.huffingtonpost.com/david-hearst/egyptian-revolution-muslim-brotherhood-three-years_b_4603052.html)

وانطلاقاً من محاولة القيادة الجديدة البحث عن فاعلية سياسية تبيّوأه مكانةً في المجتمع المصري، تشير التوقعات أنه سيحاول تأسيس حزبٍ يشكل الخطاب الشبابي ذو التوجهات الإسلامية المعتدلة مادة دعائية فيه، وغايته محاصرة وطرده الحرس القديم وبعض الطامحين الجدد، إلا أن ذلك أيضاً لن يفضي إلا لمفهوم الحزب الوطني الحاكم ولكن باسم جديد<sup>4</sup>.

## خارجياً: أملٌ في القيادة

رغم ما ستشهده إعادة إحياء التحالفات المباركية مع دول الخليج من بعض الانفراجات السياسية والعودة إلى صدارة المشهد العربي إلا أن ذلك لا ينفي وجود إشكالات سياسية في الملف الخارجي لا بدّ من مواجهتها وسيكون لنجاح أو فشل القيادة الجديدة في معالجتها، أثرٌ مهمٌ في الفاعلية الدولية، وسنورد بعض القضايا المستعجلة والمهمة:

### الريادة الإقليمية

لقد تعرض الدور الإقليمي المصري لكثير من الهزات والتراجعات تعود لأسباب تتعلق بالترهل السياسي الذي اعترى السياسة الخارجية المصرية في أواخر حكم مبارك ويعود السبب الآخر لانكفاء صنّاع القرار السياسي في مصر إلى الملف الداخلي، ومحاولة الواصلين إلى السلطة الاصطفاف وراء تحالفات إقليمية. وبالتالي أمام القيادة الجديدة مسؤولية في غاية الأهمية، وهي إعادة ترتيب أهداف السياسة الخارجية لمصر وإدراك دورها في التفاعلات الإقليمية والدولية. لكن هذا لا يبدو ممكناً مع ملامح سياسة السيسى الخارجية التي اعتمدت سلفاً على التبعية السياسية في صيغ التحالفات.

وعلى الصعيد التنفيذي يواجه راسمو السياسة الخارجية المصرية عدة تحديات لإعادة هذا الدور، أهمها:

- أ. **ملف الصراع العربي الإسرائيلي** وانكماش الدور المصري مؤخراً تجاه القضية الفلسطينية لأسباب تتعلق بطرفي الصراع وبخيارات مصر السياسية وخاصة فيما يتعلق بالعلاقة مع حماس على هذا الصراع.
- ب. **الدور المصري عربياً** خاصةً فيما تشهده المنطقة من صراعات بنوية تستهدف شكل السلطة ووظائفها وما سيشكله اصطفاف مصر مع فصيل عربي دون آخر.
- ت. **الملف الأفريقي** بشقيه المائي والسياسي حيث أنه وبالرغم من الرابطة التاريخية بين مصر والسودان والنظرة الدائمة لهذه الأخيرة باعتبارها امتداداً للأمن القومي المصري، فقد غابت مصر عن مفاوضات السلام التي من شأنها التأثير مستقبلاً على طبيعة العلاقات المصرية السودانية. حيث قامت كينيا بدور البديل لمصر في رعاية هذه المفاوضات.

### الصراع في ليبيا

ما تشهده ليبيا من تحولات وتغييرات متسارعة في المشهد السياسي والعسكري سيكون له ارتدادات على مصر الجارة، بالإضافة إلى ما ستتركه الحملة العسكرية لـ حفتر وفوضى السلاح وتصارع المصالح الاقتصادية من تداعيات. كل ذلك يجعل الملف الليبي ملفاً مهماً في أجندة السياسة الخارجية المصرية، فالتحديات التي تستهدف العمالة أو التجار المصريين

<sup>4</sup> - لتلمس هذا الخطاب الشبابي ذو التوجهات الإسلامية المعتدلة راجع الرابط:

<http://www.el-balad.com/mobile/958243/alsysy-alahzab-alsyasyh.aspx#sthash.r4S0oUck.dpuf>

تمددت مع إعلان مجموعات جهادية مسلحة في منطقة درنة شرق ليبيا ما يسمى "الجيش المصري الحر" وطرحه لنفسه كياناً منافساً للمؤسسة العسكرية المصرية.

## سد النهضة والبعد الأفريقي

رغم الدلالات الرئيسية لموقف الرئيس الجديد (عندما كان مرشحاً) من ملف سد النهضة والعلاقات مع الدول الإفريقية والتي تؤكد أن المصلحة ومقاربة الحوار والتفاوض في التعامل مع ملف سد النهضة هي المحرك الرئيس للسياسة الخارجية. إلا أن مشكلة سد النهضة، تتطلب بلورة موقف أكثر حسماً ووضوحاً وفهماً لتداعيات السد على الأمن المائي لمصر، وتحليل الأخبار الواردة من أثيوبيا نجد أنه رغم عدم وضوح الموقف الإثيوبي، إلا أن تهديداتها الأخيرة. تدلل على مضيتها ببناء السد واستعدادها التام لمواجهة أية عراقيل حتى ولو بالطرق العسكرية<sup>5</sup>.

ما يجب أن تدركه القيادة المصرية أن مصر يزداد موقفها ضعفاً يوماً بعد يوم خاصة بعد أن تخلت عنها السودان التي أيدت بناء سد النهضة بإعلان وزير إعلامها أحمد بلال الذي أكد أن سد النهضة سيعود بالنفع على السودان، حتى موقف دولة جنوب السودان هو مع بناء السد حيث أنهم في طريق التوقيع على اتفاقية دول منابع النيل (عنتيبي).

وبشكل عام يحيلنا المنطق الاستقرائي إلى ثلاثة سيناريوهات:

- سيطرة وضبط القيادة الجديدة للمشهد السياسي مستثمرة تحالفاتها الداخلية والدعم الخارجي.
- عدم السيطرة وتنامي الأزمة بما يعزز الموجة الثورية الثالثة.
- حل الأزمة بالطرق السياسية المُفضية إلى مصالحة وطنية.

ويبدو أن السيناريو الثاني هو الأكثر احتمالاً لأن استلام العسكر للسلطة قد فتح المشهد على جملة تناقضات سياسية واقتصادية واجتماعية كثيرة تهدد السلم المجتمعي المصري وتزيد من حجم الشرائح الاجتماعية الراضية للنهج الجديد الذي يريد أن يعكس حركة عقارب التاريخ.

<sup>5</sup> - فقد ما جاء في صحيفة «ريپورتر» الإثيوبية (ليس هناك قوى على الأرض ستوقف بناء السد مهما حدث أو قام أحد بتهديدنا)، وأشارت إلى (أنه من الغريب أن تتدخل مصر في أهداف إثيوبيا المائية، فمصر والسودان مجرد دولتين مشاركتين في النيل وهناك 7 دول أخرى هي مصدر النيل). وحتى في حال تبنت مصر الخيار العسكري لمنع إقامة السد فإن الرد الإثيوبي سيكون جاهزاً مما يدل على قيام دول قوية بطمأنة إثيوبيا بذلك ، وأوضحت جريدة «تاديس» أيضاً، بعدما أفردت تقريراً موسعاً حول السيناريوهات المحتملة لأزمة سد النهضة المشتعلة، "إما أن يتقبل المصريون تقرير اللجنة الثلاثية وتنتهي المشكلة، أو أن يتم التفاوض حول السد تحت مائدة حوار دولية تشارك فيها كل دول حوض النيل، أو فسيكون استخدام مصر للخيار العسكري من خلال تفجير السد بالطائرات العسكرية أو إرسال فرق الصاعقة، وفي هذه الحالة فسيكون رد إثيوبيا مماثلاً من خلال إرسال طائراتنا الحربية وقصف السد العالي وغيرها من الأماكن الحيوية للمزيد من المعلومات راجع الرابط التالي:

<http://www.alrakoba.net/news-action-show-id-102424.htm>